جامعة مدينة السادات

كلية التربية

قسم التربية

واقع المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت

The reality of community participation in pre-university education institutions in the State of Kuwait

بحث مشتق من دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التربية

تخصص (التربية المقارنة والإدارة التعليمية)

إعداد الباحثة

زهراء محمد حسين حسن

تحت إشراف

أ.د/ محمد إبراهيم عطوة مجاهد

أستاذ أصول التربية المتفرغ

كلية التربية ـ جامعة المنصورة

أ.د/ منى محمد الحرون

أستاذ ورئيس قسم التربية ووكيل كلية التربية لشئون التعليم والطلاب جامعة مدينة السادات

٢٠٢٤م ـ ١٤٤٦هـ

مستخلص البحث

هدف البحث إلى تحديد الواقع الحالي للمشاركة المجتمعية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت ووضع تصور مقترح لتحقيق ذلك، ومن خلال الاطلاع على الأدبيات التربوية والدراسات السابقة تم استخلاص الأسس النظرية للمشاركة المجتمعية بالمؤسسات التعليمية قبل الجامعية، وتحديد أهم متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت، وذلك لتحديد أبعاد التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت، واستخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي في ضوء التحليلات النظرية ونتائج استخدام أحد أدوات المنهج الوصفي وهو تحليل مضمون الأدب التربوي ونتائج وتوصيات الدراسات السابقة، قدمت الباحثة تصوراً مقترحاً يمكن من خلاله لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت وتوفير المتطلبات الأساسية لذلك، ويقوم هذا التصور على مجموعة من الأسس والمنطلقات والمبادئ، ويسعى إلى تحقيق غاية وأهداف نوعية محددة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات لتنفيذ التصور المقترح، ومتطلبات التنفيذ من خلال تحقيق أبعاد: المشاركة المجتمعية للأسر وأولياء الأمور، والمشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي الكويتي، والمشاركة المجتمعية للجمعيات الأهلية، كما تم تحديد المعوقات التي قد تواجه تنفيذ التصور المقترح وآليات التغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية – مؤسسات التعليم قبل الجامعي – دولة الكويت.

Abstract

The research aimed to determine the current reality of community participation in pre-university education in the State of Kuwait and to develop a proposed vision to achieve this. By reviewing the educational literature and previous studies, the theoretical foundations of community participation in pre-university educational institutions were extracted, and the most important requirements for activating community participation in pre-university educational institutions in the State of Kuwait were identified, in order to determine the dimensions of the proposed vision to activate community participation in pre-university education in the State of Kuwait. The current study used the descriptive analytical approach in light of the theoretical analyses and the results of using one of the tools of the descriptive approach, which is the analysis of the content of educational literature and the results and recommendations of previous studies. The researcher presented a proposed vision through which community participation in pre-university education institutions in the State of Kuwait can be activated and the basic requirements for this can be provided. This vision is based on a set of foundations, starting points and principles, and seeks to achieve a specific qualitative goal and objectives through a set of procedures to implement the proposed vision and the requirements for implementation by achieving the dimensions of community participation of families and parents, community participation of Kuwaiti local community institutions, and community participation of civil society organizations. The obstacles that may face the implementation of the proposed vision and the mechanisms for overcoming them were also identified.

Key words: Community Participation - pre-university education institutions - the State of Kuwait.

مقدمة البحث

لقد حدثت مؤخرا تطورات ذات أهمية كبيرة في مجال الفكر الإداري وتطبيقاته خاصة في المنظمات التربوية والتعليمية؛ لمواكبة تزايد الاتجاه نحو العولمة التكنولوجية والاقتصادية والخصخصة والتوجهات الاقتصادية الجديدة للاستفادة من التضخم المعرفي والانفجار المعلوماتي وهيمنة الجودة الشاملة في التعليم، وقد تأثرت المنظمات التعليمية بهذه التطورات، وتوجهت نحو تحسين الجودة التعليمية ويتطلب ذلك ضرورة الاهتمام بتنظيم المدرسة وإداراتها ككل وإعادة هيكلتها بما يسمح بتطوير وظائفها وعملياتها ويحسن من مخرجاتها التعليمية، وفي هذا الإطار كان التوجه نحو تفعيل المشاركة المجتمعية للمدرسة باعتبارها تمثل مدخلا للإصلاح الإداري في مجال الإدارة المدرسية في معظم دول العالم الأكثر تقدما.

وتعد المشاركة المجتمعية حاجة اجتماعية ملحة حيث إن المجتمع بأسره في حاجة إلى الفرد القادر على المشاركة، حيث تعرف المشاركة المجتمعية بأنها تأسيس رابطة عمل قوية بين مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية والتجارية والأسرية، لإيجاد صيغ من التعاون بينهم بهدف إصلاح التعليم وتحسينه، وإعادة تنظيم واستخدام الموارد البشرية والمادية المقدمة من الشركاء، وهي عملية بناء روابط بين أفراد المجتمع والمدرسة والمؤسسات وشركات العمل، والعمل معا لتحسين وتطوير الفرد اجتماعيا، وعاطفيا، وجسميا، وعقليا، ومن ثم يترتب على النقص في المشاركة المجتمعية من قبل الأفراد اضطراب وخلل في مؤسسات المجتمع المختلفة (طارق عبد الحميد السامرائي، ٢٠١٣، ٦٢).

ويواجه مؤسسات التعليم قبل الجامعي في كل مكان بصفة عامة وفي الكويت بصفة خاصة تحديات وصعوبات كبيرة تتعلق بتمويله، حيث إن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة لهذا التعليم تتجه نحو النقص والنضوب في معظم دول العالم وذلك بالمقارنة بحجم الطلب عليه، ونتيجة لذلك فقد اهتمت كافة دول العالم بتوفير مصادر متجددة لدعم وتمويل التعليم وبخاصة من حيث تعزيز المشاركة المجتمعية (عبد الرحمن عيد فلاح، ٢٠١٢، ٨١).

وبالتالي فإن تفعيل المشاركة المجتمعية يعضد من نجاح مهام الإدارة المدرسية والتي تعد الركيزة الأساسية في العملية التعليمية، فهي التي تحدد المعالم وترسم الطرق وتيسر السبيل للعاملين في الميدان التعليمي للوصول إلى هدف مشترك في زمن محدد، كما أنها تهدف إلى تحسين العملية التعليمية، والارتقاء بمستوى الأداء عن طريق تبصير العاملين في المدرسة وتوعيتهم بمسؤولياتهم وتوجيههم التوجيه التربوي السليم (علي صالح جوهر وآخرون، ٢٠١٠، ٤٣).

ولذلك ينظر إلى إدارة المدرسة على أن من أهم وظائفها الأساسية تهيئة الظروف وتقديم الخدمات التي تساعد على تربية وتعليم تلاميذها والكشف عن استعدادهم وصقل مواهبهم ودراسة مشكلاتهم وحلها وذلك بهدف تحقيق النمو المتكامل لهم لينفعوا أنفسهم ومجتمعاتهم والعمل على نمو خبرات كل من يعمل في المدرسة وفقا للصالح العام (فواز مالح العنزي، ٢٠١٦، ١٣١).

وفي ظل المبدأ القائم على أن المدرسة مؤسسة اجتماعية تعاونية تشاركية ذات علاقات تفاعلية فإن عملية إشراك أصحاب المصلحة التعليمية بما في ذلك المعلمين والطلاب وأولياء الأمور وأفراد المجتمع في اتخاذ القرارات، ورسم الخطط التربوية والتعليمية وهياكلها التنظيمية، يُعد إستراتيجية رئيسية فاعلة نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وأداة فاعلة للإصلاح والتغيير، وسدا منيعا ضد الإرهاب والتطرف والانحرافات الفكرية (رسمي عبد الملك رستم، ونادية عبد المنعم، ٢٠١٩، ٤٧).

وتعتبر المشاركة المجتمعية من أهم المرتكزات الأساسية لكافة التوجهات والاستراتيجيات التنموية الفعالة، فالتنمية الحقيقية والجادة لا تقوم إلا على جهود المجتمع كله، وليس على جهود عدد قليل من أفراده، حيث تتيح الفرصة للمواطن لكي يباشر حقة في صنع القرار المتعلق به وبمجتمعه، ومن ثم يتعمق انتماؤه لهذا المجتمع، كما أن المشاركة بهذا المجتمع– تصبح أداة التحفيز للجماهير على المساهمة الاجتماعية المخططة والمنبعثة عن دوافع الإيثار والرغبة الحقيقية في العطاء الواعي، فالمشاركة المجتمعية تنمي الشعور بالانتماء وتقضي على مظاهر السلبية والاتكالية وتعد قيمة اجتماعية في ذاتها (عاطف بدر أبو زينة، أمل مختار قناوي، ٢٠١٩، ٢٦).

وبالتالي فإن المشاركة من المجتمع المحلي باتت ضرورة حتمية لزيادة كفاءة وفاعلية النظام التعليمي، فهي لا تركز على المساهمة في الموارد المالية فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى صياغة فكر المؤسسات التعليمية وتشكيل المحرك الفعلي للإدارة المدرسية التي تسمح بتحقيق كفاءة وجودة العملية التعليمية.

– مشكلة البحث

برزت في الآونة الأخيرة بعض المشكلات الاجتماعية التي بدأ يعاني منها المجتمع الكويتي والمتمثلة في عدم إدراك الفرد لمشكلات وقضايا المجتمع، وعدم وعيه بواجباته وحقوقه، وأصبح سلوكه يتسم بالتسيب واللامبالاة والسلبية، وظهر ذلك في عدة مظاهر منها الاغتراب والإسراف في الأنانية والتسلطية، وفقدان الهوية، وعدم المحافظة على الممتلكات العامة، والبعد عن القيم الخلقية والاجتماعية السليمة أو قلة المشاركة في الحياة الاجتماعية، وأصبح واضحا أن الدافع الأساسي وراء هذه المشكلة يكمن في ضعف

سلوكيات الأفراد الوطنية، مما أدى إلى إعاقة حركة التنمية التي يتطلبها المجتمع للخروج من مشكلاته الاجتماعية وقد تلاحقت موجات الإصلاح دون أن تتحقق أهدافها (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، ٢٠٢٢، ٥٢) مما جعل المشاركة المدنية والمجتمعية للهيكل الاجتماعي والأبوي والهرمي بالمجتمع الكويتي تمثل تجربة بطيئة وبعيدة المنال وليس لها آثار ملحوظة على المسار الاقتصادي للمجتمع الكويتي.

فعلى الرغم من الجهود الضخمة التي تبذلها الكويت لصالح التعليم، إلا أن المؤشرات الحالية والمستقبلية تشير إلى أن الكويت لن تستطيع وحدها الاستجابة للاحتياجات التعليمية المتزايدة، ولعل من الأسباب الرئيسية لذلك عظم حجم المشكلات التعليمية والضعف الذي يعانيه التعليم والذي يحتاج إلى قوة مضادة تتفق مع حالته حتى يمكن التصدي له ودعمه وإصلاحه، وعزوف أولياء الأمور ومجالس الآباء عن المشاركة الفعالة، وضعف كثير من مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته (رجال الأعمال–الجمعيات الخيرية) في تأدية دورها الذي أصبح خطأ تقليديا لا يمثل أي عنصر قوة ضاغطة في تفعيل دور المؤسسات (دلال عبدالواحد الهدهود، ٢٠٠٩، ٨١).

وهناك أيضا دراسات وبحوث سابقة دعت إلى ضرورة المشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية في دولة الكويت كما في دراسة (بدور الصقعبي، ٢٠١٩)، ودراسة (نهاد العبيد، ٢٠٢٠)، ودراسة كل من (سلطان الديحاني، وعهود الجدي، ٢٠٢٠) والتي من أهم توصياتها ضرورة اهتمام القيادات المدرسية والتعليمية بإعداد برامج إرشادية لتنمية المشاركة المجتمعية لدى مجلس الآباء والمعلمين والطلاب ورجال الأعمال والمهتمين بالناحية التربوية، وضرورة تهيئة المناخ المدرسي الملائم للمشاركة في إدارة المدرسة وإطلاق القدرات الابتكارية والإبداعية لجميع الموجودين داخل المدرسة، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في إدارة شئون المدرسة وصنع القرار وتوفير الدعم المجتمعي المادي والمعنوي.

ومن هذا المنطلق، سعى البحث الحالي إلى وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت ويمكن تحديد مشكلة البحث الحالي في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: كيف يمكن تفعيل المشاركة المجتمعية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١) ما الأسس النظرية للمشاركة المجتمعية بالمؤسسات التعليمية قبل الجامعية؟

٢) ما واقع المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت؟

٥) ما التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت؟

- هدف البحث

هدف البحث الحالي إلى تفعيل المشاركة المجتمعية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت من خلال التعرف على الأسس النظرية للمشاركة المجتمعية بالمؤسسات التعليمية قبل الجامعية، وتحديد أهم متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت، وصولا إلى وضع تصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت.

- أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

(أ) الأهمية النظرية للدراسة:

- أهمية الاستفادة من المشاركة المجتمعية في تطوير الإدارة المدرسية.
- توفير متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية ودورها الكبير في تطوير الأداء الإداري بالمؤسسات التعليمية المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها بمستويات مرتفعة.
- أهمية تطوير الإدارة المدرسية حيث تمثل مركز التطوير الإداري والتعليمي بالمؤسسات التعليمية.
- مواكبة التغيرات والتطورات الراهنة: ومسايرة التقدم المعرفي العالمي وخاصة في مجال الإدارة بالاستعانة بمدخل الإدارة الذاتية لتطوير أداء المؤسسات التعليمية.

(ب) الأهمية التطبيقية للدراسة:

- تعد الدراسة استجابة لتوصيات العديد من الدراسات بزيادة دور المشاركة المجتمعية في التعليم ما قبل الجامعي.
- تطوير أداء مدراء المؤسسات التعليمية قبل الجامعية في دولة الكويت باستمرار في ضوء المستجدات العالمية على الساحة التربوية.

- منهج البحث وأدواته

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي وتم إعداد استبانة وتطبيقها لقياس الواقع الفعلي للمشاركة المجتمعية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في دولة الكويت، وذلك لوضع تصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت، وذلك من خلال الاستعانة بأحد أدوات المنهج الوصفي وهي تحليل مضمون الأدب التربوي وتوصيات الدراسات السابقة.

- حدود البحث

اقتصر البحث الحالي على:

١) الحد الموضوعية: تتمثل في أبعاد المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت، مثل أبعاد: المشاركة المجتمعية للأسر وأولياء الأمور – المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي الكويتي – المشاركة المجتمعية للجمعيات الأهلية.

٢) الحد البشرية والمكانية: تقتصر الدراسة على اختيار عينة عشوائية من مديري المدارس التعليم ما قبل الجامعي والمتوسطة والثانوية بإدارة الجهراء بدولة الكويت.

- مجتمع وعينة البحث:

اقتصر مجتمع الدراسة الحالية على المدراء والمدراء المساعدين بمدارس المرحلة التعليم ما قبل الجامعي بثلاثة قطاعات تعليمية بدولة الكويت وهي (منطقة الاحمدي التعليمية – منطقة حولي التعليمية – منطقة الفروانية التعليمية)، حيث تقدر أعداد مدارس المرحلة التعليم ما قبل الجامعي بتلك القطاعات التعليمية وفق آخر إحصائيات وزارة التربية الكويتية بـ ١٥١ مدرسة، وتتضمن كل مدرس عدد (١) مدير للمدرسة وعدد (٢) مدير مساعد، ومن ثم بلغ إجمالي المدراء (١٥١) مدير مدرسة، وإجمالي المدراء المساعدين (٣٠٢) مدير مساعد بالمدرسة، وبالتالي فإجمالي مجتمع الدراسة الحالية يقدر بـ (٤٥٣) مدير ومدير مساعد، وقد تم الاستجابة على استبانة الدراسة من قبل عينة تقدر بـ (٣١٢) مدير ومدير مساعد.

- مصطلحات البحث

- المشاركة المجتمعية Community Participation

يقصد بالمشاركة المجتمعية مشاركة فئات المجتمع المختلفة (أولياء الأمور، والمجتمع المدني والعلماء والإعلاميون... إلخ) في بناء المعرفة، وإثراء المنهج (منهج التعليم داخل المدرسة وخارجها) كما تعنى أيضاً رغبة المجتمع واستعداده في المشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم وزيادة فعالية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية (سلامة عبد العظيم حسين، ٢٠٠٧، ٢٥).

كما يقصد أيضا بالمشاركة المجتمعية تلك الجهود التي تبذلها المدرسة والقائمون على إدارتها في التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالمدرسة والعملية التعليمية (أولياء الأمور والأطراف الخارجية) وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية والتي تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم

كمؤسسة وكعمليات مترابطة وإجراءات بغرض تفعيل الدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية في المجتمع، كما أنها عملية من خلالها يلعب الفرد دوراً أساسياً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعة أو يكون لدية الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف (يوسف عبد المعطي مصطفى، ٢٠١٠، ٢١٦).

وتعرف الدراسة الحالية المشاركة المجتمعية إجرائيا بأنها: الجهود التي يبذلها المجتمع المدني الكويتي بجميع منظماته في تطوير الإدارة المدرسية، ويتضمن تفويض السلطة، وتفعيل الشراكة المجتمعية، والمشاركة بفاعلية في صنع القرار، والمساهمة في التنمية المهنية للعاملين بالمدارس، وذلك لإحداث تغييرات ضرورية لتطوير المؤسسات التعليمية قبل الجامعية.

- التعليم قبل الجامعي Pre university education

تعرف بأنها التعليم قبل الجامعي هو المرحلة التعليمية التي تسبق التعليم الجامعي أو العالي، ويشمل مجموعة من المراحل الدراسية التي تهدف إلى إعداد الطلاب بالمهارات والمعارف الأساسية اللازمة لمواصلة التعليم العالي أو الدخول إلى سوق العمل. يشمل التعليم قبل الجامعي عدة مراحل، تختلف حسب النظام التعليمي في كل دولة، لكنها عادة تتضمن:

التعليم الابتدائي: المرحلة الأولى التي تبدأ من عمر ٦ أو ٧ سنوات، وتركز على تعليم القراءة، الكتابة، الحساب، والمهارات الأساسية.

التعليم الإعدادي (المتوسط): يتوسط بين التعليم الابتدائي والثانوي، ويمد الطلاب بمعارف أوسع في مختلف المواد الدراسية.

التعليم الثانوي: هو المرحلة الأخيرة من التعليم قبل الجامعي، حيث يتلقى الطلاب تعليماً متقدماً في المواد المختلفة، وقد يتخصص الطلاب في مجالات معينة (علمية، أدبية، أو فنية) حسب النظام المتبع (طارق عبد الحميد السامرائي، ٢٠١٣، ٩١).

- الدراسات السابقة

بالاطلاع على الأدبيات والدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، يمكن تناول الدراسات السابقة من خلال تحديد الهدف من الدراسة والمنهج والأدوات والنتائج وذلك من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

١) دراسة خالد عصفور (٢٠١٩) بعنوان: " المشاركة المجتمعية كمدخل لإصلاح المدرسة المتوسطة بالكويت في ضوء الخبرات العالمية ".

هدفت الدراسة الحالية إلى تعظيم دور المشاركة المجتمعية كمدخل لإصلاح المدرسة المتوسطة بالكويت في ضوء الخبرات العالمية، كما هدفت الدراسة إلى وضع بعض السبل لتفعيل دور المشاركة المجتمعية لإصلاح المدرسة المتوسطة بالكويت. واتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على استبيان تم تطبيقها على معلمين ومعلمات المدارس المتوسطة والذي كان عددهم (٢٧٧) معلما ومعلمة. أظهرت النتائج أهمية دور المشاركة المجتمعية كمدخل لإصلاح المدرسة المتوسطة بالكويت في ضوء الخبرات العالمية. وبينت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا لدور المشاركة المجتمعية كمدخل لإصلاح المدرسة المتوسطة بالكويت.

٢) دراسة بدور خالد الصقعبي (٢٠١٩) بعنوان: " تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت في ضوء معايير الجودة والاعتماد ".

هدف البحث إلى صياغة تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت في ضوء معايير الجودة والاعتماد. عرض البحث إطارًا مفاهيميًا تضمن مفهوم المشاركة المجتمعية، التعليم العام، المعايير، الجودة، الاعتماد، واقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي، وتم التطبيق على (١٥٩) مديرا، كما عرض البحث مجموعة من المتطلبات الخاصة بتنفيذ التصور المقترح ومن أهمها عمل كتيب يشمل توضيح اختصاصات ومهام المسميات الوظيفية المختلفة بالمناطق والإدارات التعليمية، وكذلك المهام التي من الممكن أن يقوم بها أعضاء المجتمع المحلى لخدمة المدارس، ومن اهم المعوقات التي قد تواجه تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها ضعف التعاون والتنسيق بين إدارات المدارس من ناحية وبين المؤسسات التعليمية ووزارة التربية من ناحية أخرى.

٣) دراسة نهاد العبيد (٢٠٢٠) بعنوان: " تفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع الكويتي ".

هدفت الدراسة تفعيل المشاركة المجتمعية لتحقق التنمية المستدامة بالمجتمع الكويتي، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أولا: تفعيل مقومات ومجالات التنمية المستدامة، ثانيا: التأكيد على مقومات تعليم الاستدامة، ثالثا: دور التعليم في تحقيق الاستدامة، رابعا: أساليب دمج الاستدامة في التعليم: خامسا:

مشاركة مؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي في تحقق التنمية المستدامة سواء المؤسسات والمنظمات العربية على المستوى القومي، أو المؤسسات والمنظمات العربية على المستوى القطري، أو المؤسسات والمنظمات العربية على المستوى المحلي، سادسا: متطلبات تفعيل التنمية المستدامة، سابعا: مبادئ تفعيل التنمية المستدامة، ثامنا: ملامح المشاركة المجتمعية التي تحقق التنمية المستدامة، تاسعا: تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تطوير الإدارة المدرسية بالكويت.

٤) دراسة كل من سلطان الديحاني، وعهود الجدي (٢٠٢٠) بعنوان: " دور المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب مدارس التعليم العام بدولة الكويت والمملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة الكشف عن دور المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الفكري لطلاب مدارس التعليم العام بدولة الكويت والسعودية، واتبعت المنهج الوصفي المسحي بتطبيق الاستبانة على (٣٤٣٥) مدير مدرسة. توصلت الدراسة إلى ارتفاع دور المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الفكري لطلاب مدارس التعليم العام بالكويت والسعودية في مجالات (الإدارة المدرسية، الأسرة، ومؤسسات المجتمع المحلي) على التوالي، إضافة إلى وجود معوقات بدرجة متوسطة تحد من دورهم. كما وجدت فروقا ذات دلالة إحصائية لدور المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الفكري للطلاب تعزى لـ: النوع لصالح الإناث في محور الإدارة المدرسية، ولصالح الذكور في محور المعوقات؛ والدولة لصالح السعودية؛ والمرحلة التعليمية لصالح الابتدائية في بعد الأسرة والمعوقات، ولصالح المتوسطة في بعد الإدارة المدرسية والأسرة؛ والمؤهل العلمي لصالح البكالوريوس بكل الأبعاد ما عدا بعد الأسرة لصالح الدبلوم، ولصالح الماجستير في بعد المعوقات والدرجة الكلية، ولصالح الدكتوراه في بعد الإدارة المدرسية والدرجة الكلية.

٥) دراسة سلمان حماده (٢٠١٤) بعنوان: " متطلبات الاستقلال الذاتي للمدارس الثانوية في الكويت في ضوء تفعيل المشاركة المجتمعية ".

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات الاستقلال الذاتي لمدارس التعليم الثانوي في الكويت مدخلا لتفعيل المشاركة المجتمعية في جهود إصلاح منظومة التعليم، وطبقت الدراسة على مدارس التعليم الثانوي بالمناطق التعليمية الآتية: "العاصمة – حولي – الأحمدي" بدولة الكويت، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة ٥٠ من (مديري ونظار ووكلاء) مدارس التعليم الثانوي بدولة الكويت، وصمم الباحث الاستبانة كأداة لدراسته حيث تضمنت ثلاثة محاور . وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أن تضع الإدارة المدرسية

رؤية محددة بمشاركة المعلمين وأولياء الأمور والطلاب، وأن تراعي إدارة المدرسة الظروف البيئية وسير المناهج في تنفيذ أنشطة التنمية المهنية للمعلمين، وأن تضع المدرسة اللوائح والتعليمات اللازمة لتنظيم إسهام المجتمع المحلي في الإنفاق على المدرسة.

- التعليق على الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث تناولها لفكرة تفعيل المشاركة المجتمعية في الإدارة المدرسية لدى لمديري المدارس قبل الجامعية، كما تشابهت الدراسة في توظيف المنهج الوصفي، واتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في استخدام تحليل المضمون والأدب التربوي السابق.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اختلفت الدراسة مع الدراسات من حيث تناولها تطوير عمليات الإدارة المدرسية بشكل عام، في حيث تركز الدراسة الحالية على تفعيل المشاركة المجتمعية لأنشطة ومهام الإدارة المدرسية، كما اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث المنهج المستخدم حيث استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، بينما استخدمت بعض الدراسات السابقة المنهج الأنثروبولوجي وهو من نماذج البحوث الكيفية والمنهج المختلط.

ثالثاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- بناء المخطط العام للدراسة ووضع الأسئلة التي ستجيب عنها الدراسة.
- تحديد الإطار الفكري للدراسة وترتيبه، والرجوع إلى بعض المراجع والكتب العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- الاطلاع على منهجية البحث المتبعة في كل دراسة، والتعرّف إلى الموضوعات الرئيسة التي تناولتها كل دراسة، وتطبيق هذه المنهجيات مع مراعاة خصوصية الدراسة الحالية.
- تحديد أدوات الدراسة المناسبة وتحديد كيفية بنائها وقياس صدقها وثباتها.

- إجراءات البحث

سار البحث الحالي وفقا للإجراءات المنهجية الآتية:

- مراجعة الفكر التربوي للتعرف على الأسس النظرية لتفعيل المشاركة المجتمعية بالمؤسسات التعليمية قبل الجامعية، والإفادة من هذا الفكر في إعداد الإطار النظري، وتفسير نتائجها.
- مراجعة الأساليب السابقة في مجال رصد تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي، والأساليب المتنوعة لتحديد متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت.
- تحديد المحاور التي يتم الاستناد عليها في قياس المستويات الراهنة لتفعيل المشاركة المجتمعية بالمؤسسات التعليمية قبل الجامعية بدولة الكويت.
- وضع تصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت في ضوء التحليلات النظرية للبحث.

الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم.

وسوف تتناول الباحثة مفهوم المشاركة المجتمعية من خلال عرض المعنى اللغوي للمشاركة ثم المفهوم الاصطلاحي لها، كالتالي:

١- المفهوم اللغوي للتشارك: ورد في المعجم الوجيز أن التشارك يعني المشاركة في التنمية والشريك هو المشارك، وشاركت فلانا بمعنى صرت شريكه، شريك وأشراك كما يقال نصر وأنصار، الإشراك جمع الشرك وهو النصيب، وشركاء بمعنى مستوون في الشيء، وطريق مشترك أي طريق يستوي فيه الناس (مجمع اللغة العربية، ٢٠١٤، ٢٦٦).

٢- المفهوم الاصطلاحي للمشاركة المجتمعية:

يعرف علي صالح جوهر، وآخرون (٢٠١٠، ٣٩) المشاركة المجتمعية في التعليم هي "العملية التي يتم من خلالها اشتراك المجتمع المحلي في دعم وصنع القرارات الخاصة بالعملية التعليمية في المدارس، وذلك للمساهمة في حل المشكلات والقضايا التعليمية وتحقيق كفاءة وجودة وفاعلية النظام التعليمي".

بينما عرفها يوسف عبدالمعطي (٢٠١٠، ١٣٢) أنها "العملية التي يقوم بها أفراد من خلال إسهامات حرة واعية في صياغة نمط الحياة للأفضل من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأنها تشمل كل الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الفرد وبمشاركة أفراد المجتمع في صنع السياسات العامة للدولة"

.

كما تعرف هايدي مصطفى سيد (٢٠١٨، ٣١١) المشاركة المجتمعية في الإدارة المدرسية بأنها "إعطاء دور وفرص حقيقية لأفراد المجتمع المحلي ممثلين بأسر الطلبة ومجالس الآباء ومنظمات المجتمع المدني بغية تحسين جودة العملية التربوية" .

ومن ثم فإن المشاركة المجتمعية ضرورة وهي ليست شعاراً تربوياً ولا شعاراً مجتمعياً، إنما شعار يجب أن يتحول إلى واقع، فهي لا تكتفي فقط بالمساهمة بالموارد، ولكنها تتعدى ذلك إلى صياغة الفكر وتشكيل الثقافة المجتمعية التي يمكن أن تسمح بتحقيق التعليم للتميز والازدهار.

وتعرف الدراسة الحالية المشاركة المجتمعية إجرائيا بأنها: الجهود التي يبذلها المجتمع المدني الكويتي بجميع منظماته في تطوير الإدارة المدرسية، ويتضمن تفويض السلطة، وتفعيل الشراكة المجتمعية، والمشاركة بفاعلية في صنع القرار، والمساهمة في التنمية المهنية للعاملين بالمدارس، وذلك لإحداث تغييرات ضرورية لتطوير المؤسسات التعليمية قبل الجامعية.

ثانياً: أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم.

أصبح ينظر إلى التفاعل الإيجابي بين المؤسسة التعليمية من ناحية، وبين المجتمع المحلي بمؤسسات وإفراده من ناحية أخرى، بأنه السبيل لتكوين الشخصية المتكاملة للطالب من جميع جوانبها العقلية والمهارية والوجدانية وتعددت آراء الباحثين حيال ما يمكن أن تحققه المشاركة المجتمعية في التعليم من أهداف وهي (رجب عليوة حسن، ومحمد عبدالله محمد (٢٠١٨ ، ٦١):

- توفير الموارد المالية اللازمة لتجويد التعليم، كرد فعل طبيعي للحاجة إلى مدارس جديدة لتخفيف كثافة الفصول، وإدخال التكنولوجيا المعاصرة، وتكوين الكفايات والمهارات العقلية والعملية لمعلميه.
- توفير التمويل الكافي لمدخلات النظام التعليمي – كتدريب وتأهيل المعلمين وبناء المناهج المتطورة، وتطوير الإدارة المدرسية وتجويد نوعية الطلاب بغية إصلاحه وتطويره.
- توفير الدعم المادي للمدرسة بما يكفل تفعيل كافة أنشطتها، ومن ثم الحد من بعض المشكلات التي يعاني منها الطلاب وتؤثر بدورها سلباً على أدائها الأكاديمي.
- إحداث نوع من التفاعل بين المؤسسة التعليمية والبيئة المحيطة بهدف المساهمة في عملية التطوير الذي ننشده، ولا يقف دور المشاركة المجتمعية عند مجرد المشاركة من الخارج أو ما يمكن تسميته المشاركة المجتمعية الظاهرية، وإنما يتعدى ذلك إلى المشاركة في اتخاذ القرار والقيام بمراقبة العملية التعليمية والتخطيط لها وتفعيل مبدأ المحاسبية.

كما أن هناك العديد من الأهداف للمشاركة المجتمعية والتي منها (خلف رجب عبدالرسول، ورشا عويس أمين، ومنى شعبان محمد، ٢٠١٨، ٤٢١):

- العمل على تحسين فعالية المدرسة ونوعية مخرجاتها من خلال دعم هذه المدرسة مادياً.
- التنمية المستمرة لجميع العاملين في المدرسة من إدارة ومعلمين ومشرفين لبلوغ الأهداف التربوية المنشودة، وتزويد أولياء الأمور بالإرشادات والتوجهات اللازمة لتقوم اعوجاج الطلبة والتغلب على ضعف التحصيل لديهم.
- الإسهام في تنمية روح التعاون والمشاركة الديمقراطية بين أفراد المجتمع المحلي والمدرسة.

وبالتالي يتمثل الهدف الأساسي من تفعيل المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية في المساهمة في حل قضايا التعليم وتحسينه بهدف تحقيق الجودة التعليمية وتعظيم الاستفادة من التعليم في تنمية المجتمع، فالمجتمع الخارجي يحمل بين أفراده كثير من الخبرات التي يمكن أن تساهم في مواجهة بعض مشكلات العملية التعليمية في المدارس، وبالتالي فينبغي أن تؤدي المشاركة المجتمعية المهمة المنوط بها في خدمة المجتمع وتوفير الدعم المادي في صوره المختلفة، إصلاح وتطوير التعليم بصفة عامة ويشمل تطوير مدخلان التعليم، تطوير مخرجات التعليم (تحسين نوعية الخريجين حتى تتناسب مع متغيرات العصر)، ربط التعليم بسوق العمل والمجتمع، تحقيق التغيير المتجه نحو التنمية، مسايرة التقدم العالمي (Rose, 2003, 47).

ويتضح للباحثة مما سبق أن أهداف المشاركة المجتمعية وغاياتها الرئيسة تكمن في دعم ومساندة التعليم كمنظومة متكاملة لأن هذا الدعم وتلك المساندة تعتبر من المسئوليات المجتمعية تجاه التعليم، كما أنها تتمركز حول التغلب على عقبات نقص الموارد المالية، وتنمية المشاركة بين المدرسة والمجتمع المحلي، وتحسين جودة المنتج التعليمي بما يضمن مخرجات متميزة للمؤسسات التعليمية قادرة على التعايش في زمن العولمة والتطورات المتلاحقة والمستمرة، والمشاركة تساعد التلاميذ أنفسهم على التكيف الاجتماعي مع المدرسة والمجتمع وتعمل على تنمية قدراتهم ومواهبهم الذاتية.

ثالثاً: أهمية تحقيق المشاركة المجتمعية في التعليم.

ترجع أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم إلى أن التربية والتعليم قضية عامة تشغل كل الناس، وتمس حياتهم وحياة أبنائهم، الأمر الذي يتطلب ضرورة مشاركة أولياء الأمور في قضايا وسياسات التعليم وتربية أبنائهم، وأهمية اقتناعهم بأن للتعليم جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وإن الجهود التي

تبذلها كثير من المجتمعات حاليا لأغراض التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية تتطلب أنشطة تربوية لابد ألا تتحمل كل أعبائها الإدارة المدرسية وحدها.

لقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣م على أن المشاركة المجتمعية في التعليم وغيره من الأنشطة التنموية غدت تمثل خياراً استراتيجياً، ومطلباً ضرورياً في عصرنا الراهن، حيث أوضحت نتائج العديد من الدراسات أن المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات المشاركة المجتمعية في التعليم تستطيع أن توفر موارد مالية إضافية للتعليم أكثر من المجتمعات التي تنخفض فيها معدلات المشاركة، فضلاً عن تحقيق درجة عالية من رضا المواطنين عن مجتمعاتهم، باعتبارها أداة لتحقيق مخرجات أفضل، بما تسهم به من تعزيز قدرات الأفراد وإحداث التغيير الاجتماعي المنشود (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣، ١٤).

وللمشاركة المجتمعية أهمية كبرى في الارتقاء بالعملية التعليمية لذلك سوف تعرض الباحثة أهميتها للمجتمع بشكل عام ثم أهميتها للتعليم بشكل خاص، كما يلي:

١- بشكل عام قد تساعد أنشطة تفعيل المشاركة المجتمعية في:

- تنمية جوانب الحرية المسئولة بين الأفراد: تعد الحرية من أسمى القيم المجتمعية، وما تشتمل عليه من مبادئ وأحكام إنسانية وديمقراطية، تحدد المسئوليات وأوجه العمل الجماعي ضمن إطار من الحياة الكريمة.
- تنمية الشعور بالمسئولية من خلال تقوية جوانب التكليفات الدينية، وكيفية محاسبة النفس (أحمد حمدي شرورة توفيق، ٢٠٠٧، ١٤٨).

٢- أهمية الشراكة المجتمعية لتجويد التعليم، تكمن في النقاط الآتية:

- أن الشراكة في حقل التعليم لازمة لتحقيق الديمقراطية التعليمية، تلك الديمقراطية التي تزيد من اهتمام الفئات المستفيدة من التعليم وتؤكد على شعورهم بالمسؤولية تجاهه، وتحرك الطاقات البشرية لزيادة فعالية النظام التعليمي وتحقيق الجودة التعليمية.
- تؤكد المشاركة أن للإنسان الحق في المشاركة في قضايا مجتمعه عن طريق إبداء الرأي وتقديم المعونة للآخرين ومن ثم فهي مبدأ إنساني وديمقراطي وخاصة في المجال التعليمي.
- تعد المشاركة تطبيقاً عملياً لمسئولية اجتماعية من جانب الفرد أو الجماعة نحو المجتمع الذي ينتمون إليه، حيث يتولى الفرد مسؤوليته الاجتماعية عن نفسه وعن الآخرين ويشاورهم في كل ما يهمهم ويسهم معهم فكرياً ومالياً وفنياً بجهد في كل قضايا المجتمع.
- زيادة فعالية وجودة الخدمات التعليمية وضمان تقوية انخراط الشركاء.

– إقامة ديناميكية جديدة مبنية على مقاومة الحدود التقليدية المقامة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات والأفراد.

– إرساء أطر هيكلية وسلوكية وأنشطة تعليمية جديدة توفر الفوائد لكل الأطراف المتعاونة (بدور خالد الصقعبي، ٢٠١٩، ٦٣).

ويتضح للباحثة مما سبق أن أهمية المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية تتركز حول تحمل المجتمع وأولياء الأمور لمسئولية مساندة المدرسة لتحسين جودة المنتج التعليمي، وتفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي تعاني منها المدرسة، والعمل علي وضع أنسب الحلول لها حتى تؤدي المدرسة رسالتها علي الوجه الأكمل، وتفهم المجتمع وأولياء الأمور للنجاحات والانجازات التي تحققها المدرسة والمساعدة علي فتح ميادين جديدة للتعاون بينهم، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لتلبية احتياجات المدرسة، مما يساعد علي انجاح العملية التعليمية.

رابعًا: أطراف المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية.

تتعدد الأطراف والقنوات التي من خلالها تلعب المشاركة المجتمعية دورها في العملية التعليمية، ومن أهم هذه الأطراف (إسراء جاسم الغنيم، وأحمد سليمان بني مرتضى، ٢٠١٩، ٢١):

١) **مجلس الآباء**: يعتبر من أحد المؤسسات الاجتماعية التي تسهم مساهمة فعالة في تفعيل دور المدرسة، كونها منبثقة من أولياء الأمور فيها، والقائمين على عمليتي التعلم والتعليم من المعلمات والمسئولين من الجهات الإدارية، حيث يستمد الآباء أهميتهم ومسئولياتهم في التنشئة الاجتماعية والإسهام في تطوير التعليم.

٢) **الجمعيات الأهلية**: تعد المدارس إحدى المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، لذا لا بد لها من توطيد علاقتها مع المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة بشتى الوسائل الممكنة والإمكانات المتاحة، وإيجاد نوع من التعاون والتنسيق المستمرين مع مختلف الفعاليات في المجتمع.

٣) **مؤسسات المجتمع المدني**: يكتسب المجتمع المحلي قوته من أنه يضم مجموعة مؤسسات تستطيع أن تخلق مناخا للتعاون والمشاركة بفاعلية مع المتغيرات في السياق المحلي المجتمعي، ويشمل هذا القطاع مجموعة متنوعة كالنقابات العمالية والمهنية وجماعات رجال الأعمال.

ومن نتائج قيام الأطراف سالفة الذكر بأدوارها في المشاركة المجتمعية (أحمد محمود عبدالحميد، سماح رشاد حسن، أميرة محمد شاهين، ٢٠٢٠، ٨):

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرصة في التعليم، وتوسيع نطاق الديموقراطية في إدارة مؤسساته.
- تعليم الطلاب وفقا لحاجات المجتمع وأولوياته.
- تحقيق رقابة أفضل على نظام التعليم من خلال المحاسبية.
- إيجاد توجهات أفضل من الطلاب وأولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلي.
- تحفيز كل من المعلمين والطلاب لتحسين جودة التعليم والتعلم.

ويتضح مما سبق أن الإصلاح التعليمي عملية تشاركية بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني تهدف إلى إصلاح التعليم إصلاحا شاملا، فالمشاركة المجتمعية عبر مؤسسات المجتمع المدني هي عمل تطوعي غير ربحي يهدف إلى الارتقاء الشامل بالمجتمع، وذلك لوجود علاقات تبادلية قوية بين تفعيل المشاركة المجتمعية والتطوير المجتمعي.

خامسًا: أنماط المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم.

هناك أنماط مختلفة للمشاركة المجتمعية لتطوير العملية التعليمية، يمكن توضيحها فيما يلي (أميرة طارق البدري، ٢٠٢١، ٣٨):

١- المشاركة من خلال الاستفادة من خدمة (مثل التسجيل في مدرسة واستخدام تسهيلات رعاية صحية أولية).

٢- المشاركة من خلال الإسهام أو التخصيص في المال أو المواد والعمل.

٣- المشاركة بالحضور مثل مجالس الآباء في المدارس، وهذا أمر يتضمن القبول السلبي لقرارات يتخذها الآخرون.

٤- المشاركة من خلال المشورة في موضوع بعينه.

٥- المشاركة في تقديم خبرة، وغالبا ما يكون هذا شريكا مع أعضاء آخرين.

٦- المشاركة كممارسين لسلطة مخولة.

٧- المشاركة في اتخاذ قرار فعلي في كل مرحلة بدءا من تحديد المشكلة، إلى دراسة إمكانية التنفيذ، والتخطيط والتطبيق وانتهاء بالتقويم.

كما يمكن حصر ثلاثة أنماط من مشاركة فئات المجتمع بشكل عام، وهي (مجدي عزيز إبراهيم، ٢٠٠٩، ٢٧٨):

أ- **رسمية:** وتعد عملية مجتمعية تسهم في اتجاه واحد فقط، وهو إعلام المجتمع، فالمشاركة بهذا المعنى تعنى فقط حضور الاجتماعات أو تلقي المعلومات، أي أنها نوع من المشاركة السلبية.

ب- **الاستشارة:** في هذه الحالة لا يكتفي فقط بإعلام المجتمع، ولكن تتمكن فئات المجتمع من الاستجابة والتعبير عن الرأي، وهذا بعد إجراء تمهيدي للمشاركة حيث يلاحظ أن الذين تمت استشارتهم لا يملكون سلطة في اتخاذ القرار، أي أن هذا النوع من المشاركة يتضمن مواقف يتم فيها جمع المعلومات فقط، ولن يسمح للمشاركين أن يعرفوا نتائج مثل هذه البحوث (Akyurek, Bumin & Crowe, 2020, 31).

جـ- **المساهمة في السلطة:** وهذا النوع من المشاركة قد يتجه باتجاه الإدارة الذاتية، حيث يمارس المجتمع بالفعل عملية اتخاذ القرار المدرسي بشكل واقعي ومباشر.

وبعد عرض أنواع المشاركة المجتمعية بشكل عام، يمكن توضيح أنماط المشاركة المجتمعية في الإدارة المدرسية بشكل خاص في مجالات الإدارة، التخطيط، التمويل، والاستشارة على مستوى المدرسة، ويمكن توضيح **المجالات السابقة** بشيء من التفصيل كالآتي:

١- **المشاركة في الإدارة المدرسية:** تعتبر الإدارة المدرسية الناجحة حجر الزاوية في العملية التعليمية والتربوية، فهي التي تحدد المعالم وترسم الطرق، وتنير السبيل أمام العاملين في الميدان للوصول إلى هدف مشترك في زمن محدد، والإدارة المدرسية الناجحة تهدف إلى تحسين العملية التعليمية والتربوية والارتفاع بمستوى الأداء، وذلك عن طريق توعية وتبصير العاملين في المدرسة بمسئولياتهم ومهامهم الدورية، وتوجيههم التوجيه التربوي السليم (لمياء رمضان أبو ندي، ٢٠١٨، ١٢١).

وإذا كان التعليم حق إنساني تكفله الدولة ويصونه المجتمع ويشارك فيه، وإذا كانت ديمقراطية التعليم تعني تأكيد الممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات والوحدات التربوية والعمل على تكوين الشخصية التي تؤمن بالديمقراطية طريقة ومنهجا في الحياة. فإن الأسلوب التشاركي والديمقراطي في إدارة المؤسسات التعليمية ومشاركة كل من يهمه أمر العملية التعليمية في إدارتها (الآباء – التلاميذ والطلاب، رجال التعليم الرسميين – رجال السياسة – ممثلي للتخصصات العلمية المختلفة، رجال الإعلام والصحافة ودور النشر ... إلخ)، يعد عنصرا أساسيا في بناء ديمقراطية التعليم (أحمد جمعة أحمد، وأشرف أحمد عبداللطيف، ٢٠٢٠، ٣٦٢).

٢- **المشاركة في التخطيط للمدرسة:** تعتبر عملية التخطيط للعمل المدرسي من العمليات الضرورية والتشاركية لنجاح العملية التعليمية والتربوية بالمدرسة والتي يجب على الإدارة المدرسية – وفي مقدمتها

مدير المدرسة – أن توليها الوقت والجهد اللازم حتى تحقق المدرسة أهدافها، كما يعتبر من أهم الوظائف الإدارية، ويرجع ذلك لكونه أصبح مسألة ضرورية لمواجهة المستقبل والإعداد لمتطلباته، والذي يحتم هذه الضرورة ما يعيشه العالم اليوم من متغيرات على جميع المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، كل ذلك يعطى التخطيط أهمية كبرى باعتباره أداة مهمة في استكشاف المستقبل، وتهيئة كل الإمكانات والموارد البشرية والمادية لمواجهة متطلبات المستقبل، وحقيقة الأمر أنه توجد داخل كل مدرسة مقومات النجاح وأخرى للفشل، وما يميز مدرسة عن أخرى هو مدى استفادتها من مقومات النجاح والفعالية (سلطان غالب الديحاني، وعهود ياسر الجدي، ٢٠٢٠، ٣٤٦).

٣- **التمويل للمدرسة:** مشاركة المجتمع في التمويل الأنشطة المدرسية بأشكال عدة (نهاد عبد الله العبيد، ٢٠٢٠، ١٦٣):

– الإسهام المباشر في التمويل المالي عن طريق فرض ضرائب على الشركات المحلية أو المواطنين، ويمكن الاستفادة من هذه المشاركة – عادة – في العمل على الحصول على التجهيزات، واللوازم المدرسية، أو دفع جزء من مرتبات العاملين (بما في ذلك المعلمين أو لصيانة المدرسة أو لتغطية النفقات المالية للتدريب في الشركات وغيرها، أو لبرامج الزمالة الدراسية، وفي بعض البلدان

كما في دول التعاون الخليجي ومنها دولة الكويت، تقوم الشركات وخاصة شركات النفط بدفع نفقات البرامج التدريبية المهنية بالكامل. وفي تركيا حيث تشكل المدارس وحدات إنتاج، تعتبر مشاركة المجتمع المحلي في تمويل بناء المدارس أو سكن المعلمين نوعا من الاستثمار.

– أما المشاركة عن طريق التبرع، فهو أمر يحدث غالبة على شكل تبرع بأرض، أو بنايات، أو إسكان العاملين، أو تقديم تجهيزات غذائية، أو تجهيزات لتنفيذ الخارطة المدرسية، وتأثيث المدارس، أو وسائل تعليمية، أو مستلزمات رياضية.

– وقد تكون المشاركة في العمل الإنشائي، أو في صيانة الأجهزة واللوازم، أو في شكل مشاركة تطوعية في برامج مثل محو الأمية... إلخ.

٤- **الاستشارة المدرسية:** تستطيع المدرسة أن توثق صلتها بالمجتمع الخارجي عن طريق استشارة المعنيين بالعملية التعليمية ويمكن أن يتم ذلك عن طريق المجالس الاستشارية، من بعض أفراد المجتمع المثقفين المهتمين بالتعليم، بصرف النظر عن كونهم من أولياء أمور التلاميذ، ويستطيع هذا المجلس أن يؤيد

المدرسة ويهديها أو يرشدها إلى آراء الأهالي وآمالهم، وأن يدعو الأهالي إلى قبول تأييد المدرسة في رسالتها، وتدعيم أواصر القرابة معها والسعي إلى الأخذ بيدها والنهوض بها (خالد راجح عصفور، ٢٠١٩، ٦٩).

ويتضح مما سبق للباحثة أهمية تفعيل كافة أنماط المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت، حيث إن هناك أهداف ترتبط بتطوير الإدارة وممارساتها الداخلية بالمدرسية وتوطيد علاقاتها الفعالة الخارجية، مع أهمية الاستفادة من صور المشاركة في التخطيط للأنشطة المدرسية المتنوعة وخاصة التطبيقية والبيئة منها، وفتح قنوات ناجحة للمساهمة في تمويل العمل المدرسي، مع الاستفادة من الاستشارات المجتمعية في تطوير الخدمات المدرسية سواء الإدارية أو التعليمية، ومن ثم خلصت الباحثة إلى أن مجالات المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية بالمدارس قد تظهر في أشكال عدة منها: المشاركة في رسم السياسات التعليمية والخطط – المشاركة في تشخيص الواقع التعليمي وتحديد الاحتياجات – المشاركة في وضع المناهج الدراسية – المشاركة في تدريب المعلمين وبرامج التنمية المهنية – المشاركة في تنفيذ الأنشطة المدرسية – المشاركة في تمويل العملية التعليمية – المشاركة في الرقابة والتقييم – المشاركة في حل بعض المشكلات المدرسية المستقبلية.

سادسًا: واقع المشاركة المجتمعية في التعليم بدولة الكويت.

أولت وزارة التربية بدولة الكويت موضوع المشاركة المجتمعية اهتماما كبيرة وبذلت جهوده واضحة لتفعيلها، وتتجلى تلك الجهود منذ إنشاء مجالس الآباء والمعلمين بقرار من وزارة التربية عام ١٩٧٩م، وينص على تنظيم مجالس الآباء والمعلمين في المدارس، وكذلك يتضمن تحديد أهداف مجالس الآباء (المركز الوطني لتطوير التعليم، ٢٠١٠، ١٢).

وتتعدد أطراف وقنوات المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت، من أهم هذه الأطراف (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، ٢٠١٦، ٨٥):

– **مجلس الآباء والمعلمين:** يتشكل مجلس الآباء والمعلمين في مدارس الكويت من مدير المدرسة، وعدد (٩) من أولياء الأمور يمثلون الصفوف الدراسية، وينتخب من بينهم نائبا للرئيس وأمينا للصندوق، ورؤساء الأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس، وعدد (٢) يمثلان مجلس الطلبة والاختصاصي النفسي، والاختصاصي الاجتماعي، ويعقد المجلس اجتماعاته العادية أربع مرات سنويًا.

ويجسد مجلس الآباء التواصل بين المدرسة والمجتمع لتحقيق الأهداف التربوية، والمساهمة في تأصيل القيم الإسلامية لدى الطلاب، وإيجاد قنوات اتصال متعددة وفعالة لضمان التعاون والتآزر بين المدرسة وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي.

- **الجمعيات التعاونية الاستهلاكية:** بدأت المحاولات الأولى للتعاون الاستهلاكي في دولة الكويت بمدرسة المباركية عام ١٩٤١م عندما تأسست الجمعية التعاونية المدرسية ونتيجة لنجاحها في أداء مهمتها تولت مدارس أخرى إنشاء مثل هذه الجمعية، وفي عام ١٩٥٥م بدأت المحاولات تأخذ اتجاها جديدا حيث أسست الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في بعض الدوائر الحكومية.

- **جمعيات النفع العام،** وأهمها جمعية المعلمين التي حرصت على تكثيف وتفعيل دورها التربوي، فكان أسبوع التربية الذي انطلق منذ عام ١٩٧٠م البداية لأبرز وأهم الملتقيات التربوية التي تضع القضايا والمشاريع والخطط التربوية على مائدة الحوار لمناقشتها بمشاركة محلية وخارجية لوضع الحلول الناجحة، والتوصيات المناسبة، وقد امتد هذا الأسبوع حتى يومنا هذا من خلال المؤتمرات التربوية التي تعقدها الجمعية كل عامين (دلال عبدالواحد الهدهود، ٢٠٠٩، ٣١).

- **مؤسسات المجتمع المدني:** وأهمها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي جعلت المسؤولية الاجتماعية واستراتيجية نشر العلوم والتكنولوجيا والابتكار من اهم مهامها، وتسعى إلى تحقيقها من خلال تقديم أنواع متعددة من البرامج والجوائز مثل تكريم الطلبة الكويتيين الفائقين، وتقديمها الفرص التدريبية للمتفوقين الكويتيين حديثي التخرج من خلال مبادرة التطوير المهني، والتدريب الصيفي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كما تقدم المؤسسة برنامج الفائقين العلميين والذي يستهدف تشجيع ومكافأة الفائقين الكويتيين في المجالات العلمية من خلال توفير الدعم المالي، والدعم الجزئي للمنح الدراسية لدرجة الماجستير ودرجة الدكتوراه (بدور خالد الصقعبي، ٢٠١٩، ٧٢).

- **الأفراد:** وهم كافة المهتمين بالعملية التعليمية وعلى رأسهم المشرف على المنطقة السكنية الذي يقوم بوظيفة شرفية لمعاونة أهالي المنطقة في رسم مناهج الإصلاح الاجتماعي والثقافي والتعليمي في البيئة المحلية، ويشارك هذا المشرف المدارس في منطقته في العديد من المناسبات سواء بالدعم المادي أو المعنوي.

ولذلك فإن هناك حاجة ماسة لمؤسسات التعليم إلى تنويع مصادر التمويل، بعد تزايد الطلب المجتمعي على التعليم، وتعدد وظائف المؤسسات التعليمية وثبات أو تناقص الدعم الحكومة لها، كما إن الأنظمة

المالية لقطاع التعليم في الكويت لا تحث على تنويع مصادر التمويل على الرغم من صدور بعض اللوائح المنظمة للدعم غير الحكومي إلا أنها مازالت بحاجة إلى مزيد من التطوير. ولذلك رأت الباحثة ضرورة تفعيل المشاركة المجتمعية في هذا المجال من أجل تحقيق الأهداف التربوية والمجتمعية المنشودة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتفعيل المشاركة المجتمعية بالمؤسسات التعليمية في الكويت، إلا أن هناك بعضا من **أوجه الضعف والقصور** في ذلك، تتضح فيما يلي (محمد مسلم العجمي، ٢٠١٢، ١٢٩):

– أغفلت المستويات الإدارية العليا بالكويت وعلى رأسها وزارة التربية جانب المشاركة المجتمعية في عملية التطوير المتمثل في غياب أي هيكل تنظيمي رسمي أو شبه رسمي لتفعيل المشاركة المجتمعية سوى مجالس الآباء والمعلمين، التي لم يلحقها ركب التطوير منذ زمن طويل، واقتصر دور الوزارة بالمناداة بتفعيل هذا الجانب من وضع الآليات والطرق الكفيلة لذلك.

– كشف كل من المركز الوطني لتطوير التعليم بالكويت والمجلس الأعلى للتخطيط بالكويت عن ضعف معايير جودة التعليم وضيق مخرجات التعليم فضلا عن ضعف الخدمات التعليمية، وأن مشاركة المجتمع المحلي مقتصرة فقط على حضور مجالس الآباء.

مما سبق يتضح للباحثة أن المشاركة المجتمعية بأشكالها المختلفة بالمؤسسات مؤسسات التعليم قبل الجامعي في دولة الكويت تتصف بالشكلية وقلة التأثير والفاعلية، وقد تسبب في حدوث ذلك العديد من العوامل التي تلمسها الباحثة مثل عزوف أولياء الأمور عن المشاركة الفاعلة في إدارة المدرسة وتوجيه أنشطتها، وتناول وسائل الإعلام العامة بالكويت الأمور التربوية بصورة سطحية وبدون التنويه على أهمية الدور المجتمعي في تطوير التعليم.

نتائج البحث

– النتائج المتعلقة بالإجابة عن: "ما واقع المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت؟":

وللإجابة على هذا السؤال البحثي تم تحليل نتائج تطبيق استبانة واقع المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت وأبعادها الثلاثة الآتية: (المشاركة المجتمعية للأسر وأولياء الأمور – المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي الكويتي – المشاركة المجتمعية للجمعيات الأهلية)، وبالتالي تتكون الاستبانة من (١٨) عبارة مقسمة بالتساوي على الأبعاد سالفة الذكر، وتم حساب التكرارات والنسب

المئوية لمستويات الاستجابة الثلاثة لدرجة التوافر (كبيرة – متوسطة – قليلة)، كما تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والترتيب (الرتبة) وتحديد الدلالة الكيفية وقيمة معامل كا٢، وذلك لكل عبارة من عبارات تلك الأبعاد، وذلك على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة عددها (٢١٣) قيادة مدرسية، وتوضح الجداول الآتية المعاملات الاحصائية لذلك.

– الاحصاءات الوصفية لاستبانة واقع المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت:

حيث في ضوء نتائج الجداول سابقة الذكر، يمكن استقراء نتائج الجدول الآتي والذي يوضح التكرارات والنسب المئوية لمستويات الاستجابة لدرجة التوافر (كبيرة – متوسطة – قليلة)، وقيم المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والترتيب (الرتبة) وتحديد الدلالة الكيفية وقيمة معامل كا٢.

جدول (١) المعاملات الإحصائية الوصفية المجمعة لاستبانة البحث

العبارة	التكرارات والنسب المئوية	مستويات الاستجابة درجة التوافر			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة الكيفية	كا٢
		كبيرة	متوسطة	قليلة						
البعد الأول المشاركة المجتمعية للأسر وأولياء الأمور	ك	٥٣٥	١٥٤	١١٨٣	١,٦٥	٥٥,١ %	١,٩	٢	قليلة	(٨٦٧) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٢٩	٨	٦٣						
البعد الثاني المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي الكويتي	ك	١٢٥٧	١٢٩	٤٨٦	٢,٤٢	٨٠,٤ %	٢,١	١	كبيرة	(١٠٦٥) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٦٧	٧	٢٦						
البعد الثالث المشاركة المجتمعية للجمعيات الأهلية	ك	٤٦١	١٥٣	١٢٥٨	١,٥٨	٥٢,٥ %	٢,٦	٣	قليلة	(١٠٤٢) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٢٥	٨	٦٧						
المحور الأول ككل	ك	٤٩٣	١٣٨	٧١٣	١,٨٤	٦١,١ %	٣,٦	--	متوسطة	(٤٥٢) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٣٨	٨	٥٤						

*** قيم كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ ومستوى دلالة (٠,٠٥) تساوي ٥,٩٩ وعند مستوى دلالة (٠,٠١) تساوي ٩,٢١.**

ويتضح من الجدول السابق حصول الاستبانة ككل على متوسط حسابي "١,٨٤"، ووزن نسبي " ٦١,١ %" وذلك يمثل مستوى استجابة لدرجة توافر " متوسطة "، وجاء البعد الثاني المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي الكويتي في الرتبة الأولى بواقع وزن نسبي "٨٠,٤ %"، يليه في الرتبة الثانية البعد الأول المشاركة المجتمعية للأسر وأولياء الأمور بواقع وزن نسبي "٥٥,١ %"، وفي الرتبة الثالثة والأخيرة البعد الثالث المشاركة المجتمعية للجمعيات الأهلية بواقع وزن نسبي "٥٢,٥ %".

أي أن واقع توافر أبعاد الإدارة الذاتية في الأداء الإداري لدى مديري المدارس التعليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في مستوياته المتوسطة، ويعمل على تقييم ذكاء المؤسسة

من أجل التعرف على قدرات الأفراد وكذلك تحديد نقاط الضعف لديهم وتحديد الحلول المناسبة لتقويم نقاط الضعف والسعي نحو استثمار نقاط المتوفرة لديهم وتنمية قدراتهم ومواهبهم، ويدعم تحقيق النجاح والتميز للمؤسسة في ظل ما تواجهه من عوائق وتحديات، وذلك من خلال تنمية القدرات الفكرية لأفرادها والتي تمثل أحد المصادر الرئيسة في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

(١) البعد الأول المشاركة المجتمعية للأسر وأولياء الأمور:

يتكون هذا البعد من (٦) عبارات، وتم حساب التكرارات والنسب المئوية لمستويات الاستجابة الثلاثة لدرجة التوافر (كبيرة – متوسطة – قليلة)، كما تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والترتيب (الرتبة) وتحديد الدلالة الكيفية وقيمة معامل كا٢، كما يلي:

جدول (٢) المعاملات الإحصائية للبعد الأول المشاركة المجتمعية للأسر وأولياء الأمور

العبارة	التكرارات والنسب المئوية	مستويات الاستجابة درجة التوافر			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة الكيفية	كا٢
		كبيرة	متوسطة	قليلة						
١- تفعيل مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء والاستفادة من رؤيتها نحو واقع التعليم ومستقبله.	ك	١١٨	٢٣	١٧١	١,٨٣	٦١ %	٠,٤	١	متوسطة	(١٠٨) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٣٨	٧	٥٥						
٢-ترحيب إدارة المدرسة بزيارات أولياء الأمور في الأوقات المحددة لذلك.	ك	٧٢	٣٧	٢٠٣	١,٥٨	٥٢,٧ %	٠,٣	٥	قليلة	(١٤٧) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٢٣	١٢	٦٥						
٣-حث أولياء الأمور للأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع على التبرعات المالية والعينية للمدرسة.	ك	١٠٢	١٦	١٩٤	١,٧١	٥٦,٨ %	٠,٣	٢	متوسطة	(١٥٢) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٣٣	٥	٦٢						
٤- تيسير سُبل التواصل فيما بينهم للتعرف على مستوى أبنائهم وسلوكياتهم.	ك	٨٨	٢٨	١٩٦	١,٦٥	٥٥,١ %	٠,٥	٣	قليلة	(١٣٩) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٢٨	٩	٦٣						
٥- تنظيم الندوات والمؤتمرات داخل المدرسة وخارجها لمشاركة أولياء الأمور في صناعة القرارات المدرسية..	ك	٩١	٩	٢١٢	١,٦١	٥٣,٧ %	٠,٣	٤	قليلة	(٢٠٠) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٢٩	٣	٦٨						
٦- وضع إجراءات تصحيحية لتحسين سير العمل بإدارة المدرسة بناء على ملاحظات أولياء الامور.	ك	٦٤	٤١	٢٠٧	١,٥٤	٥١,٤ %	٠,٤	٦	قليلة	(١٥٥) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٢١	١٣	٦٦						
البعد الأول المشاركة المجتمعية للأسر وأولياء الأمور ككل	ك	٥٣٥	١٥٤	١١٨٣	١,٦٥	٥٥,١ %	١,٩	---	قليلة	(٨٦٧) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٢٩	٨	٦٣						

* قيم كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ ومستوى دلالة (٠,٠٥) تساوي ٥,٩٩ وعند مستوى دلالة (٠,٠١) تساوي ٩,٢١.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي: تبيّن أن متوسط الأهمية النسبية لعبارات هذا البعد ككل تقدر بـ " ١,٦٥ " ووزن نسبي " ٥٥,١ % " وذلك يمثل مستوى استجابة لدرجة توافر " قليلة "، وجاءت الأهمية

النسبية لعبارات البعد والتي يعكسها الوزن النسبي لكل عبارة، في الرتبة الأولى العبارة رقم (١) والتي تنص على " تفعيل مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء والاستفادة من رؤيتها نحو واقع التعليم ومستقبله." بواقع متوسط حسابي " ١,٨٣ " وانحراف معياري قليل "٠,٤"، وفي الرتبة الثانية العبارة رقم (٣) والتي تنص على " حث أولياء الأمور للأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع على التبرعات المالية والعينية للمدرسة." بواقع متوسط حسابي "١,٧١ " وانحراف معياري "٠,٣"، وجاء في الرتبة الأخيرة العبارة رقم (٦) والتي تنص على " وضع إجراءات تصحيحية لتحسين سير العمل بإدارة المدرسة بناء على ملاحظات أولياء الامور." بواقع متوسط حسابي " ١,٥٤" وانحراف معياري "٠,٤"، أي أن واقع توافر البعد الأول المشاركة المجتمعية للأسر وأولياء الأمور من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في مستوياته المنخفضة.

(٢) البعد الثاني المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي الكويتي:

يتكون هذا البعد من (٦) عبارات، وتم حساب التكرارات والنسب المئوية لمستويات الاستجابة الثلاثة لدرجة التوافر (كبيرة – متوسطة – قليلة)، كما تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والترتيب (الرتبة) وتحديد الدلالة الكيفية وقيمة معامل كا٢، كما يلي:

جدول (٣) المعاملات الإحصائية للبعد الثاني المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي الكويتي

١. العبارة	التكرارات والنسب المئوية	مستويات الاستجابة درجة التوافر			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة الكيفية	كا٢
		كبيرة	متوسطة	قليلة						
١-تبرع الأفراد والشركات ورجال الأعمال لبناء مدارس حديثة خاصة في المناطق الفقيرة والمزدحمة والنائية.	ك	١٩٦	١٢	١٠٤	٢,٢٩	٧٦,٥ %	٠,٦	٤	متوسطة	(١٦٢) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٦٣	٤	٣٣						
٢- تزويد كافة المدارس بالأجهزة والمعدات التعليمية الحديثة.	ك	٢٦٨	٣٨	٦	٢,٨٤	٩٤,٧ %	٠,٩	١	كبيرة	(٣٩٢) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٨٦	١٢	٢						
٣- تقديم التبرعات المالية والعينية للمدارس للاستفادة منها في تنفيذ الأنشطة والاحتفالات التي تقيمها المدرسة.	ك	٢١٥	٢٧	٧٠	٢,٤٦	٨٢,٢ %	٠,٧	٣	كبيرة	(١٨٦) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٦٩	٩	٢٢						
٤- تنفيذ الرحلات والمسابقات وعقد الاتفاقيات بين المدرسة وبعض الشركات والمصانع.	ك	١٧٣	٢٢	١١٧	٢,١٨	٧٢,٦ %	٠,٦	٥	متوسطة	(١١٢) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٥٥	٧	٣٨						
٥- تقديم مؤسسات المجتمع المحلي فرص عمل بعض الوقت لبعض التلاميذ غير القادرين ماديًا.	ك	٢٣٦	٦	٧٠	٢,٥٣	٨٤,٤ %	٠,٥	٢	كبيرة	(٢٧١) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٧٦	٢	٢٢						
٦- تفعيل آليات التعاون بين المدارس ومؤسسات المجتمع المحلي بتوظيفها كأماكن للتعليم.	ك	١٦٩	٢٤	١١٩	٢,١٦	٧٢ %	٠,٦	٦	متوسطة	(١٠٤) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٥٤	٨	٣٨						

١. العبارة	والنسب المئوية التكرارات	مستويات الاستجابة درجة التوافر			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة الكيفية	كا٢
		كبيرة	متوسطة	قليلة						
البعد الثاني المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي الكويتي ككل	ك	١٢٥٧	١٢٩	٤٨٦	٢,٤٢	٨٠,٤ %	٢,١	---	كبيرة	(١٠٦٥) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٦٧	٧	٢٦						

* قيم كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ ومستوى دلالة (٠,٠٥) تساوي ٥,٩٩ وعند مستوى دلالة (٠,٠١) تساوي ٩,٢١.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

تبيّن أن متوسط الأهمية النسبية لعبارات هذا البعد ككل تقدر بـ " ٢,٤٢ " ووزن نسبي " ٨٠,٤ % " وذلك يمثل مستوى استجابة لدرجة توافر " كبيرة "، وجاءت الأهمية النسبية لعبارات البعد والتي يعكسها الوزن النسبي لكل عبارة، في الرتبة الأولى العبارة رقم (٢) والتي تنص على " تزويد كافة المدارس بالأجهزة والمعدات التعليمية الحديثة." بواقع متوسط حسابي "٢,٨٤ " وانحراف معياري قليل "٠,٩"، وفي الرتبة الثانية العبارة رقم (٥) والتي تنص على " تقديم مؤسسات المجتمع المحلي فرص عمل بعض الوقت لبعض التلاميذ غير القادرين ماديًا." بواقع متوسط حسابي "٢,٥٣ " وانحراف معياري "٠,٥"، وجاء في الرتبة الأخيرة العبارة رقم (٦) والتي تنص على " تفعيل آليات التعاون بين المدارس ومؤسسات المجتمع المحلي بتوظيفها كأماكن للتعليم." بواقع متوسط حسابي "٢,١٦" وانحراف معياري "٠,٦".

أي أن واقع توافر البعد الثاني المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي الكويتي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في مستوياتها المرتفعة.

(٣) البعد الثالث المشاركة المجتمعية للجمعيات الأهلية:

يتكون هذا البعد من (٦) عبارات، وتم حساب التكرارات والنسب المئوية لمستويات الاستجابة الثلاثة لدرجة التوافر (كبيرة – متوسطة – قليلة)، كما تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والترتيب (الرتبة) وتحديد الدلالة الكيفية وقيمة معامل كا٢، كما يلي:

جدول (٤) المعاملات الإحصائية للبعد الثالث المشاركة المجتمعية للجمعيات الأهلية

العبارة	والنسب المئوية التكرارات	مستويات الاستجابة درجة التوافر			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة الكيفية	كا٢
		كبيرة	متوسطة	قليلة						
١-إسهام الجمعيات الأهلية في تحمل نفقات تمويل التعليم وأجور العاملين بالمدارس.	ك	٦٣	٣٦	٢١٣	١,٥٢	٥٠,٦ %	٠,٢	٣	قليلة	(١٧٤) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٢٠	١٢	٦٨						
	ك	٧٢	١٣	٢٢٧	١,٥		٠,٤	٤	قليلة	

العبارة	التكرارات والنسب المئوية	مستويات الاستجابة درجة التوافر			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة الكيفية	كا٢
		كبيرة	متوسطة	قليلة						
٢-إنشاء الفصول التعليمية وإصلاح الأبنية وكافة المرافق بهدف توفير بيئة تعليمية صحية.	%	٢٣	٤	٧٣		٥٠,١ %				(٢٣٤) دالة عند مستوى (٠,٠١)
٣-مشاركة الجمعيات الأهلية في تدبير الاعتمادات المالية لسداد رسوم التلاميذ وتوفير الأدوات المدرسية.	ك	١١٦	٢٨	١٦٨	١,٨٣	٦١,١ %	٠,٦	٢	متوسطة	(٩٦) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٣٧	٩	٥٤						
٤-توفير فرص تعليمية بديلة للأطفال في سن التعليم والذين أصبحوا خارج المدرسة النظامية لسبب ما.	ك	٥٢	١٦	٢٤٤	١,٣٨	٤٦,٢ %	٠,٣	٥	قليلة	(٢٨٨) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	١٧	٥	٧٨						
٥-المساهمة في إنشاء مؤسسات للتعليم الموازي كمدارس المجتمع، ومدارس الفصل الواحد.	ك	٤٢	٢٤	٢٤٦	١,٣٥	٤٤,٩ %	٠,٦	٦	قليلة	(٢٩٢) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	١٣	٨	٧٩						
٦-دعم الجمعيات الأهلية لخطط تدريب المعلمين على توظيف أساليب التعليم غير التقليدية والمعاصرة.	ك	١١٦	٣٦	١٦٠	١,٨٦	٦٢ %	٠,٤	١	متوسطة	(٧٦) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٣٧	١٢	٥١						
البعد الثالث المشاركة المجتمعية للجمعيات الأهلية ككل	ك	٤٦١	١٥٣	١٢٥٨	١,٥٨	٥٢,٥ %	٢,٦	---	قليلة	(١٠٤٢) دالة عند مستوى (٠,٠١)
	%	٢٥	٨	٦٧						

* قيم كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ ومستوى دلالة (٠,٠٥) تساوي ٥,٩٩ وعند مستوى دلالة (٠,٠١) تساوي ٩,٢١.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

تبيّن أن متوسط الأهمية النسبية لعبارات هذا البعد ككل تقدر بـ " ١,٥٨ " ووزن نسبي " ٥٢,٥ % " وذلك يمثل مستوى استجابة لدرجة توافر " قليلة "، وجاءت الأهمية النسبية لعبارات البعد والتي يعكسها الوزن النسبي لكل عبارة، في الرتبة الأولى العبارة رقم (٦) والتي تنص على " دعم الجمعيات الأهلية لخطط تدريب المعلمين على توظيف أساليب التعليم غير التقليدية والمعاصرة." بواقع متوسط حسابي "١,٨٦ " وانحراف معياري قليل "٠,٤"، وفي الرتبة الثانية العبارة رقم (٣) والتي تنص على " مشاركة الجمعيات الأهلية في تدبير الاعتمادات المالية لسداد رسوم التلاميذ وتوفير الأدوات المدرسية." بواقع متوسط حسابي "١,٨٣ " وانحراف معياري "٠,٦"، وجاء في الرتبة الأخيرة العبارة رقم (٥) والتي تنص على " المساهمة في إنشاء مؤسسات للتعليم الموازي كمدارس المجتمع، ومدارس الفصل الواحد." بواقع متوسط حسابي "١,٣٥" وانحراف معياري "٠,٦"، أي أن واقع توافر البعد الثالث المشاركة المجتمعية للجمعيات الأهلية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في مستوياته المنخفضة.

- التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت:

في ضوء التحليلات النظرية ونتائج استخدام أحد أدوات المنهج الوصفي وهو تحليل مضمون الأدب التربوي ونتائج وتوصيات الدراسات السابقة، تقدم الباحثة تصوراً مقترحاً يمكن من خلاله لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت وتوفير المتطلبات الأساسية لذلك، ويقوم هذا التصور على مجموعة من الأسس والمنطلقات والمبادئ، ويسعى إلى تحقيق غاية وأهداف نوعية محددة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات لتنفيذ التصور المقترح، ومتطلبات التنفيذ والمعوقات التي قد تواجه تنفيذ التصور المقترح، كما يلي:

أولاً: أسس ومبادئ التصور المقترح:

وتأسيسا على كوّن التصور المقترح هو وصف لظاهرة إدارية مأمولة في المنظمات التعليمية بدلالة متغيرات معينة، بحيث تساعد هذه المتغيرات في دراسة سلوك الظاهرة تحت ظروف متعددة وضبطها قدر الامكان، وكذلك التنبؤ بمستقبل هذه الظاهرة، ويقصد به أيضا أنه إطار ذهني مجرد يتكون من مجموعة مفاهيم متشابكة ومتفاعلة، يكون لها القدرة على تفسير علاقات متبادلة تتوفر بشكل واقعي.

وبالتالي ينطلق التصور المقترح في الدراسة الحالية من عِدة أسس يمكن توضيحها كما يلي:

(١) أهمية تفعيل المشاركة المجتمعية وكافة أبعادها حيث تمثل عناصر رئيسية في النجاح الاداري لأي مؤسسة تعليمية، وضمان وصولها للأهداف المنشودة لها بمستويات مرتفعة، حيث العمل على استغلال الموارد البشرية والمادية بالمدرسة بشكل أمثل، وزيادة فرص التحفيز والمساءلة للعاملين، والعمل على تحقيق جودة العمليات بالمؤسسات التعليمية من أجل التمكن من إنجاز مهامها.

(٢) أهمية السعي نحو مواكبة التغيرات والتطورات الراهنة في ضوء الفلسفات الإدارية الحديثة: ومسايرة التقدم المعرفي العالمي وخاصة في مجال الإدارة بالاستعانة بمحفزات المشاركة المجتمعية في تطوير أداء المؤسسات التعليمية، وأهمية تطوير أداء مدراء المؤسسات التعليمية باستمرار في ضوء المستجدات العالمية على الساحة التربوية.

(٣) ضرورة تثمين الجهود المبذولة لتحقيق المشاركة المجتمعية: والذي يحتاج بدوره إلى تطوير الأداء الإداري لمديري المدارس وسياساتهم الإدارية الراهنة، بما يضمن اشتمالها على سياسات واضحة ومحددة،

ومنهجية تدعم تحقيق تلك السياسات الموضوعة للمشاركة المجتمعية والارتقاء بالأداء وتقويمه بشكل مستمر، مما يساعد على زيادة القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم في دولة الكويت.

(٤) ضرورة تقديم متطلبات محددة لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت: من أجل التحسين الإداري الشامل ورفع كفاءة العملية التعليمية والإدارية بشكل عام.

- مبادئ التصور المقترح:

كي يتم تطبيق التصور المقترح بفعالية يجب الالتزام بالمبادئ الآتية:

١. **نشر الوعي بكافة المستويات الإدارية بالمدرسة حول أهمية تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت**، وذلك لأهمية الدور الذي ينبغي أن يقوم به القادة للتغيير وتدعيم أنشطة التخطيط الاستراتيجي وتوجيهها، ويتحقق ذلك من خلال المشاركة في أنشطة التحسين ودعم الجهود المتميزة بالمؤسسة التعليمية مادياً ومعنوياً.

٢. **التركيز على قدرة أعضاء المجتمع المدرسي** في إحداث التغيرات التنظيمية المستقبلية المنشودة، وتحقيق الأهداف التي تسعى لها المؤسسة التعليمية من خلال الاستغلال الأمثل لقدرات العاملين بها وتعاونهم وإحساسهم بالكيان الواحد وانجاز ما يكلفون به من أعمال، رغبة منهم في التغيير والتكيف مع المستجدات التعليمية.

٣. **الواقعية:** ضرورة أن ينطلق تطبيق آليات تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت من واقع توافر متطلباتها بالمؤسسات، وبالتالي نقطة الانطلاق تكون أفضل في ضوء الاحتياجات الفعلية والحقيقية لمديري المدارس، والعمل على سد ذلك النقص في القدرات والمهارات، واستثمار الموارد والإمكانيات المتاحة بشكل ملائم، وتوظيف التكنولوجيا لسرعة تقديم الخدمات لمن يطلبها.

٤. **الاستمرارية:** حيث إن التحسين المستمر سمة أساسية من سمات التطوير الفعال وبالتالي ينبغي إلا تقتصر عملية التطبيق على فترة محددة، بل يجب أن تستمر في تحسينها الدائم للعمليات، وتشمل جميع الجوانب المؤسسية وكافة عملياتها الإدارية.

ثانيا: منطلقات التصور المقترح:

نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة وما أسفرت عنه من تأكيد لقلة توافر متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت، وكذلك ارتفاع تواجد العديد من المعوقات

للتفعيل في المؤسسات التعليمية الحالية، كما أشارت الدراسات السابقة إلى الأهمية الكبيرة لتدعيم جهود الإدارة المدرسية والارتقاء بالعمل الإداري العام داخل المؤسسة التعليمية وخارجها لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم.

ثالثا: غاية التصور المقترح وأهدافه:

* **غاية التصور المقترح** : يسعى التصور المقترح لتحقيق غاية أساسية هي توفير متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت.

* **أهداف التصور المقترح** : تنبثق من الغاية الأساسية للتصور المقترح عِدة أهداف وهى:

- تحديد بعض المرتكزات الأساسية لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت.
- توضيح الآليات والفنيات اللازمة لتطوير الأداء الإداري بالمدارس.
- إلقاء الضوء على الإجراءات الفرعية المتضمنة في عمل المدراء والمدراء المساعدين مع باقي الأقسام والإدارات الأخرى بالمدرسة، وذلك لتحقيق أهداف التطوير الشامل لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت.
- توجيه أنظار القائمين على المراجعة والتقييم للوضع الراهن للأداء الإداري لمديري المدارس بدولة الكويت، فيما يتعلق بتوافر متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت وبما ينبغي القيام به.
- توضيح العناصر الأساسية في كل متطلب من متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت.
- الوقوف على السياسات الإدارية المدرسية المتطلبة لتقليل التأثيرات السلبية لمعوقات تطبيق آليات تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت، مع ضرورة العمل على التغلب على تلك المعوقات بشكل صحيح وملائم.

رابعا: إجراءات تنفيذ التصور المقترح:

هناك عدة إجراءات يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ هذا التصور المقترح، الذي يهدف إلى لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت، تقترح الباحثة بعض الإجراءات ومنها:

- عقد دورات تدريبية لكل من المديرين والمديرين المساعدين بالمدارس في دولة الكويت حول آليات تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت.
- إعادة توصيف الوظائف والأدوار القيادية المدرسية لإدراج أدوار القائمين على المشاركة المجتمعية في التعليم، وتصمين تلك التوصيفات ما يضمن وفاء القيادات بممارسات إدارية فعاله وفق أسس ذلك الهدف الإداري الحديث.
- التقييم الدوري لممارسات المدراء لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت وأن يتم ذلك التقييم من قبل الخبراء والمتخصصين في هذا المجال الإداري المعاصر، ورفع تقارير بذلك للقيادات الإدارية بوزارة التربية الكويتية.
- تصميم مشروعات تنافسية بين المؤسسات التعليمية لوضع تصورات متميزة لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي، وطرحها للتقييم والمراجعة القومية والعالمية، وقياس قدرتها على ضمان استمرار تحسين الأداء الإداري للمدراء وصولاً إلى التميز.
- تحقيق المشاركة المجتمعية في تمويل وتنفيذ كافة الأنشطة على مستوى المدارس والإدارات التعليمية ووزارة التربية الكويتية، والاستفادة من فرص مشاركات هيئات المجتمع الكويتي الخارجي في نشر ثقافة المشاركة لدى جميع المدراء وفي كافة المؤسسات التعليمية.
- تهيئة المناخ المؤسسي والإداري المناسب في المدارس الابتدائية لتنفيذ هذا التصور المقترح، وذلك من خلال إقناع جميع المستفيدين بأهمية لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي، والعمل على نشر ثقافة المشاركة عبر الوسائل الإعلامية المختلفة.

خامسا: متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

يتطلب تنفيذ هذا التصور المقترح تحقيق الممارسات المتميزة بالأبعاد الآتية:

البعد الأول: المشاركة المجتمعية للأسر وأولياء الأمور.

١. تفعيل مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء والاستفادة من رؤيتها نحو واقع التعليم ومستقبله.
٢. تنظيم الندوات والمؤتمرات داخل المدرسة وخارجها لمشاركة أولياء الأمور في صناعة القرارات المدرسية.
٣. ترحيب إدارة المدرسة بزيارات أولياء الأمور في الأوقات المحددة لذلك.
٤. تيسير سُبل التواصل فيما بينهم للتعرف على مستوى أبنائهم وسلوكياتهم.

٥. حث أولياء الأمور للأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع على التبرعات المالية والعينية للمدرسة.

البعد الثاني: المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي الكويتي:

١. تبرع الأفراد والشركات ورجال الأعمال لبناء مدارس حديثة خاصة في المناطق الفقيرة والمزدحمة والنائية.

٢. تزويد كافة المدارس بالأجهزة والمعدات التعليمية الحديثة.

٣. تقديم التبرعات المالية والعينية للمدارس للاستفادة منها في تنفيذ الأنشطة والاحتفالات التي تقيمها المدرسة.

٤. تنفيذ الرحلات والمسابقات وعقد الاتفاقيات بين المدرسة وبعض الشركات والمصانع.

٥. تقديم مؤسسات المجتمع المحلي فرص عمل بعض الوقت لبعض التلاميذ غير القادرين ماديًا.

٦. تفعيل آليات التعاون بين المدارس ومؤسسات المجتمع المحلي بتوظيفها كأماكن للتعليم.

٧. التحاق التلاميذ بأنشطة مؤسسات المجتمع المحلي للتعلم والتدريب المهني وممارسة الأنشطة اللاصفية.

البعد الثالث: المشاركة المجتمعية للجمعيات الأهلية:

١. إسهام الجمعيات الأهلية في تحمل نفقات تمويل التعليم وأجور العاملين بالمدارس.

٢. إنشاء الفصول التعليمية وإصلاح الأبنية وكافة المرافق بهدف توفير بيئة تعليمية صحية.

٣. مشاركة الجمعيات الأهلية في تدبير الاعتمادات المالية لسداد رسوم التلاميذ وتوفير الأدوات المدرسية.

٤. المساهمة في إنشاء مؤسسات للتعليم الموازي كمدارس المجتمع، ومدارس الفصل الواحد.

٥. دعم الجمعيات الأهلية لخطط تدريب المعلمين على توظيف أساليب التعليم غير التقليدية والمعاصرة.

سادسا: المعوقات التي تواجه التصور المقترح:

هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التي قد تواجه تطبيق فلسفة وأسلوب تنفيذ التصور المقترح سالف الذكر، وتتمثل في بعض الممارسات الإدارية السلبية مثل عمومية وعشوائية شغل الوظائف القيادية بإدارة المدرسة والتي قد تعيق تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت، وضعف وضوح اللوائح والقوانين المنظمة للعمل بالمدرسة، وكثرة الإجراءات الإدارية المتعارضة مع آليات المشاركة المجتمعية والمعمول بها في إدارة المدرسة، ومن ثم ينبغي التغلب على هذه المعوقات بالسياسات والآليات الإدارية المناسبة.

مراجع البحث

أولا المراجع العربية:

أحمد جمعة أحمد، وأشرف أحمد عبداللطيف (٢٠٢٠). دور تطبيقات الجيل الثاني للويب ٢ في تفعيل المشاركة المجتمعية لدى طلاب كليات التربية بجامعة الأزهر، **المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم – دراسات وتجارب**، جامعة الأزهر – كلية التربية للبنين بالقاهرة، مج ٣، أغسطس، ٣٥٨ – ٣٧٢.

أحمد حمدي شرورة توفيق (٢٠٠٧). دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم المصري في ضوء لامركزية التعليم، "دراسة مطبقة على مجلس الأمناء والآباء والمعلمين بإدارة قنا التعليمية "، **المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية** بعنوان (الخدمة الاجتماعية بين المتغيرات المحلية والعالمية)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أحمد محمود عبدالحميد، سماح رشاد حسن، أميرة محمد شاهين (٢٠٢٠). متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، **مجلة البحث العلمي في التربية**، جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع ٢١، ١ – ٢٠.

إسراء جاسم الغنيم، وأحمد سليمان بني مرتضى (٢٠١٩). دور القيادة الأكاديمية في تفعيل المشاركة المجتمعية في جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، المركز القومي للبحوث غزة، فلسطين، مج ٣، ع ٣١، ديسمبر، ١ – ٣٠.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (٢٠٢٢). **واقع التعليم في دولة الكويت: الطموحات المستقبلية**، الكويت.

أميرة طارق البدري (٢٠٢١). معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة وسبل التغلب عليها، **مجلة تطوير الأداء الجامعي**، جامعة المنصورة – مركز تطوير الأداء الجامعي، مج ١٦، ع ١، أكتوبر، ١٩ – ٥٦.

بدور خالد الصقعبي (٢٠١٩). تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت في ضوء معايير الجودة والاعتماد، **الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية، س ٢٠، ع ١٤٥، أكتوبر، ٥٧ – ١١٨.

خالد راجح عصفور (٢٠١٩). المشاركة المجتمعية كمدخل لإصلاح المدرسة المتوسطة بالكويت في ضوء الخبرات العالمية، **مجلة علوم الرياضة وتطبيقات التربية البدنية**، جامعة جنوب الوادي – كلية التربية الرياضية بقنا، ع ١٤، يوليو، ٥٦ – ٧٨.

خلف رجب عبدالرسول، ورشا عويس أمين، ومنى شعبان محمد (٢٠١٨). واقع دور الإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية في ضوء اللامركزية، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، جامعة الفيوم – كلية التربية، ع ١٠، ج ٢، ٣٨٥ – ٤٣٧.

دلال عبدالواحد الهدهود (٢٠٠٩). المشاركة الجماعية والممارسات الديموقراطية في النظام التعليمي في دولة الكويت، **المجلة التربوية**، ع ٢١، ع ٨١، ١٣ – ٥٦.

رجب عليوة حسن، ومحمد عبدالله محمد (٢٠١٨). تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات الدولية، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط – كلية التربية، مج ٣٤، ع ١٢، ديسمبر، ١ – ٩٤.

رسمي عبد الملك رستم، ونادية عبد المنعم (٢٠١٩). **تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية – دراسة مستقبلية على التعليم الثانوي المصري في ضوء بعض الخبرات المعاصرة**، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

سلامة عبد العظيم حسين (٢٠٠٧). **المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي**، القاهرة، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع.

سلطان غالب الديحاني، وعهود ياسر الجدي (٢٠٢٠). دور المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب مدارس التعليم العام بدولة الكويت والمملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، مج ١٢، ع ٢، يونيو، ٣٤١ – ٣٧٤.

سلمان سعد سلمان حماده (٢٠١٤). متطلبات الاستقلال الذاتي للمدارس الثانوية في الكويت في ضوء تفعيل المشاركة المجتمعية، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة جنوب الوادي – كلية التربية بقنا، ع ٢١، ديسمبر، ٥٩ – ١٣٤.

طارق عبد الحميد السامرائي (٢٠١٣). **الإدارة المدرسية الفاعلة السياسات والاستراتيجيات الحديثة، عمان**، دار الابتكار للنشر والتوزيع.

عاطف بدر أبو زينة، أمل مختار قناوي (٢٠١٩). الدور التربوي للجمعيات الأهلية في تطوير التعليم بمحافظة بني سويف، دراسة ميدانية، **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، كلية التربية، جامعة المنيا، مج ١٧، ع ٢، أكتوبر، ١-٨٥.

عبد الرحمن عيد فلاح (٢٠١٢). مستوى الكفايات المهنية لمديري المدارس الثانوية الحكومية في دولة الكويت وعلاقته بدرجة مشاركة المعلمين في صناعة القرار من وجهة نظرهم، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط.

علي صالح جوهر وآخرون (٢٠١٠). **المشاركة المجتمعية وإصلاح التعليم**، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

فواز مالح العنزي (٢٠١٦). تصور مقترح لضمان جودة واعتماد المؤسسات التربوية بدولة الكويت في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية والعربية، **مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة**، ع ٨٧، ١١٨ – ١٧٢.

لمياء رمضان أبو ندي (٢٠١٨). مهارات التواصل لدي مديري مدارس الثانوية بغزة وعلاقتها بتفعيل المشاركة المجتمعية، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، الجامعة الإسلامية (عزة)، فلسطين.

مجدي عزيز إبراهيم (٢٠٠٩). دور تكنولوجيا التعليم في تحقيق المشاركة المجتمعية، وفي تدعيم لامركزية إدارة مدارس ومراكز تعليم الكبار، **المؤتمر السنوي السابع – إدارة تعليم الكبار في الوطن العربي**، جامعة عين شمس – مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ٥ مايو، ٢٧٢ – ٢٨٣.

مجمع اللغة العربية (٢٠١٤). **المعجم الوجيز**، قسم المعاجم والقواميس العربية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

محمد مسلم العجمي (٢٠١٢). تفعيل دور المشاركة المجتمعية في حل مشكلات الإدارة المدرسية بدولة الكويت (دراسة ميدانية لآراء المعلمين والمديرين)، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة المنوفية.

المركز الوطني لتطوير التعليم (٢٠١٠). **الدراسة التشخيصية لواقع حال التعليم في دولة الكويت**، الكويت.

معهد التخطيط القومي (٢٠٠٣). **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، القاهرة، تقرير التنمية البشرية.

نهاد عبد الله العبيد (٢٠٢٠). تفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع الكويتي، **المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم – دراسات وتجارب**، جامعة الأزهر – كلية التربية للبنين بالقاهرة، مج ٣، أغسطس، ١٥٤ – ١٨٦.

هايدي مصطفى سيد (٢٠١٨). تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط – كلية التربية، مج ٣٤، ع ٣، مارس، ٣٠٦ – ٣٢٦.

يوسف عبد المعطي مصطفى (٢٠١٠). **الإدارة التربوية معالم جديدة لعالم جديد**، ط٣، القاهرة، دار الفكر العربي.

ثانيا المراجع الأجنبية:

Akyurek, G., Bumin, G., & Crowe, T. K. (2020). The factors associated with community participation: Employment and education of people with disabilities in Turkey. **Scandinavian Journal of Occupational Therapy**, 27(1), 28–38.

Baradei, L & Amin, K (2010). Community participation in education: A case study of the Boards of Trustees' experience in the Fayoum governorate in Egypt, **Africa Education Review**, 7 (1), 107 – 138.

Roberts, G. J., et. al (2019). Effects of a Self-Management with Peer Training Intervention on Academic Engagement for High School Students with Autism Spectrum Disorder. **Journal of Behavioral Education**, 28(4), 456–478.

Rose, P. (2003). Community Participation in School Policy and Practice in Malawi: balancing local knowledge, national policies and international agency priorities. Compare, **Journal of Comparative Education,** 33(1), 47- 49.